

Distr.: General
19 November 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٠١٧ التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الأمن الجماعي عن طريق تنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين.

"وما زال مجلس الأمن على اقتناع بضرورة تعزيز السلام والأمن الدوليين عن طريق جملة أمور منها نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويعتبر أن تنظيم وخفض الأسلحة والقوات المسلحة، حسب الاقتضاء، من أهم التدابير من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية.

"ويشير مجلس الأمن إلى أهمية الأمن الجماعي وإلى تأثيره على نزع السلاح والتنمية، ويؤكد قلقه إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية وجود مستويات مناسبة من الإنفاق العسكري، من أجل تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع بأدنى مستوى من التسلح، ويحث جميع الدول على تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

"ويؤكد مجلس الأمن ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يدعم بعضها بعضا.



”ويؤكد مجلس الأمن ما لوجود نظام فعال متعدد الأطراف، وفقا لأحكام القانون الدولي، من أهمية حاسمة للتصدي بطريقة أفضل للتحديات والأخطار المترابطة والمتعددة الجوانب التي يواجهها عالمنا وتحقيق التقدم في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، التي هي ركائز منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن والرفاه الجماعيين. ويعرب أيضا عن تأييده لتعددية الأطراف باعتبارها من أهم الوسائل لحل المشاكل الأمنية وفقا للقانون الدولي.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للتدابير الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تتخذها الحكومات بهدف خفض النفقات العسكرية، حسب الاقتضاء، وبالتالي الإسهام في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تشجيع وضع المعايير وفقا للقانون الدولي، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك أهمية الامتثال للاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات القائمة التي تتصل بهذه المسائل وبالسلام والأمن الدوليين، وتعزيزها.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسن الأمن الجماعي وينبغي بالتالي تعزيزه باستمرار. وفي هذا الصدد، يؤكد أهمية تعزيز قدرات هذه المنظمات في مجالات منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وتحديد الأسلحة، ودعم الدول التي تتعافى من آثار النزاعات وإرساء دعائم السلام والتنمية المستدامين.

”ويذكر مجلس الأمن بالتزام جميع الدول بقبول قراراته وتنفيذها وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد التزامه بمواصلة رصد وتشجيع التنفيذ الفعال لقراراته، من أجل تجنب نشوب النزاعات، وتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز الثقة في الأمن الجماعي.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المختصة، حسب الاقتضاء، إلى بذل المزيد من الجهود من أجل صون التعاون الدولي والإقليمي وتيسيره وتطويره وتعزيزه في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، من خلال جملة أمور منها مواصلة تنفيذ وتعزيز الاتفاقات والصكوك ذات الصلة.

”ويعتزم مجلس الأمن مواصلة متابعة هذه المسألة.“